وهذا فاسد ومنها ان الذي يعلق القادر إحدوثه ولذلك
يقف على حيثية والحدوث والوقوع لا يعلل بحدوث وإما قولنا
لا يعلل بالا حوال حوازاً بين سائر المعتبات مع الذات فان لا مخالفين ولا حلين
ولانه وجب ان تكون السواد مثلاً للبياض لانهما اختلفا في أن
احدهما سواد والآخر بياض وكانا مثلين من حيث انهما ليسا محلوه
ولا جوهر مسئلة الاعراض شبيه وخلاف عندنا وقد ذكرنا
الخلاف فيه لنا انا بينا ان الخلاف والوفاق يقع لصفة الذات أن
احدهما يسد مسد الآخر فما يرجع الى ذاته وهذا كما صح في الجوهر
يصح في العرض فالسواد. السواد من في كونه سواداً فان كان
والجوهر منهما يسد مسد الآخر فيما يختصه ويقوم مقامه فيما يحب
له ويكون وقوعها تحت علم فيه فان قيل كيف يعلم استواء الاعراض
واختلافها قلنا لانا نعلم ضرورة الادراك وما عداه يترتب عليه لان
الادراك هو الذي يتعلق بالشيء على ما هو به او مضافه فاما ما لا يدرك
فيعلم بوجوه والجوهر تماثل الجوهر ويخالف الاعراض ويعلم ذلك
بالادراك فاما الاعراض فما يدرك يعلم خلافها ووفاقها
يعلم بالادراك كالسواد والبياض وكذلك يعلم ما ثل الحمرة
ومن والحمرة بين وجوهها واما ما لا يدرك فقد يعلم تماثلها
بان يعلقا شيء واحد على وجه واحد وقت واحد ويصح
مما ذكرنا لكل عالمين وقد يعلم بان يوجبا حكماً واحداً قد يعلم
بان يضيفهما ضد واحد عن المحل وكانا غير ضدين ولا كانا مستوي

مما ذكرنا مسئلة احد الوفاق في الضد فحكى ابو الهذيل عن قوم
ان الضدين ما سامعتان احدهما مع من العالم
واستحال اجتماعهما في مكان واجب من فعل فاعلا او فاعلين
الاستكفاء ان هذا الفعل يتركه وفعل الآخر لا يتأدى
فعل عنهم وهو الا تفوق الا ضداد لا يمنع الا بين الاعراض والصحيح
واطن قوما قالوا ان الا ضداد تمنع بين الاخبار والعلم
طويل وعندنا ان الضد تمنع بين الاعراض من الجوهر
فاما بين الجوهر فلم اختلفوا في تحديد الضدين فقال بعضهم ما يتعاقب
وجودهما في محل واحد في وقت واحد وقال اورد عند ما يحب عدم احدهما
لاجل وجود الآخر وهما ضدان سواء كان ساكنا ان تمنع عليهما الفعل واقتضى
وجود احدهما ان لا يصح عليها التقاء والدليل عليه انه لو صح
الضاد والملزم الموت والعلم لان وجود العلم لا يمنع لوجود الموت
ولان ان العلم يحتاج الى الحياة حتى لو عدمت الجيوة من غير ان يستحيل
وجود العلم والملزم وجود عرضين احدهما محلين في موضع واحد لان ذلك
لا يمنع لوجود له اخر بل يستحيل ذلك والملزم حيوان احدهما حيوة زيد
والآخر حيوة عمرو والا لكون وجودهما في محل واحد كذلك كل عرضين احدهما
لحصر لان المنع ليس لوجود احدهما الذي كان محلهما لم يحصل على وجه كون
ان يحله والملزم وجود ضد اخر لانه محال فاما ما حكاه قوم او لا ان
الالوان تضاد وان جاز وجودها في المحل وما حكاه عن
فانه لان الحمرة تضاد السكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)